

## مدى إمكانية تحول البنوك السودانية إلى بنوك شاملة

(بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوداني)

إعداد

د. الزين عمر الزين الأمين

د. مازن عبدالله إبراهيم البشير

أستاذة المحاسبة والتمويل المساعدان، جامعة بخت الرضا

1435هـ / 2014م

### Abstract:

This paper aims to study the application of the concept of comprehensive the bank which provides comprehensive services, sophisticated and distinct that combines the functions of traditional commercial banks and specialized functions of banks and investment banks and business to the Sudanese banks. Descriptive analytical method has been followed. Data has been collected from primary and secondary sources. Results show: most banks operate in investing in loans and credit securities to boost the productive capacity of the country, the majority of banks to provide consulting services to its clients, and also seeks bank representative sample of the study to the diversification of financial activity merging between the investment and lending portfolios and investment. It has been recommended that banks have to work in a variety of fields and different. Need to apply the system of universal banks in the banking system, where the Sudanese that the ingredients of its application became available.

### المستخلص:

هدفت الورقة إلى دراسة تطبيق مفهوم البنك الشامل الذي يعمل تقديم خدمات شاملة ومتطورة ومتميزة يجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال في البنوك السودانية. أتبع في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي. تم جمع المعلومات عن طريق المصادر الأولية والثانوية. تم الوصول إلى العديد من النتائج منها: تعمل معظم البنوك بالاستثمار في القروض والائتمان والأوراق المالية لتدعيم القدرات الإنتاجية في البلاد، تقوم غالبية البنوك بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين معها، و أيضاً تسعى البنوك الممثلة لعينة الدراسة إلى

التتبع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار. توصي الورقة بالآتي: على البنوك أن تقوم البنوك بتتبع مجالات عملها مع ضرورة تطبيق نظام البنوك الشاملة بالجهاز المصرفي السوداني حيث أن مقومات تطبيقه أصبحت متوافرة.

## مقدمة

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية ما بين ازدهار وانهيار، خصصة وتأميم، اندماج وانكماش، كما دخلت مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المالي و المصرفي، مما زاد من حدة المنافسة وأخذت المؤسسات المالية والمصرفية في تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية و المصرفية فزال الحدود الفاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، ونشأ نوع جديد من البنوك يسمى البنوك الشاملة، التي أخذت تتعامل في كلا النوعين من الخدمات؛ التجارية والاستثمارية، ومع كافة القطاعات الاقتصادية. كما إن للتغيرات الاقتصادية و المصرفية انعكاسا واضحا على تطور و أداء البنوك و قد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة أهمها: الاتجاه نحو التخصص وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية و من ثم تعاظم المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية بالإضافة إلى الاتجاه العالمي لتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة فظهور مستحدثات مالية جديدة في مجالات المشتقات و العقود الآجلة و المستقبلية وإدارة الفجوة السريعة و إدارة محافظ الأوراق المالية و توريق الديون و غيرها.

**مشكلة الدراسة :** تتمثل مشكلة هذه الدراسة في توضيح ما إذا كان تطبيق نظام البنوك الشاملة يأتي كاستجابة لضرورة ملحة؟ أم هو ابتكار هدفه مغادرة النمطية في العمل المصرفي؟ كما أن تطبيق متطلبات البنوك الشاملة مثل تطوير أساليب الرقابة في البنوك تعتبر تطور طبيعي لها. ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: هل يمكن تطبيق نظام البنوك الشاملة في السودان؟

**أهداف الدراسة:** التعريف بالبنك الشامل وأهميته في القطاع المصرفي، معرفة مدى قبول المصارف السودانية فكرة تقديم خدمات شاملة ومنظورة ومتميزة تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، إلى تحقيق التوازن بين الربحة والسيولة والأمان من المخاطر والنجاح الذي حققها هذا النوع من البنوك في هذا المجال.

**أهمية الدراسة:** تتبع أهمية هذه الدراسة كون البنوك الشاملة لها تأثير في الإقتصاد العالمي بفعالية

وتعتبر هذه الأخيرة السبيل الوحيد في عمل الإقتصاد في نمو وتطور وكذلك تحسين الخدمات المصرفية.

**منهجية الدراسة:** لقد أتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لنتاسبه وطبيعة الدراسة وسوف يتم جمع المعلومات عن طريق مصدرين هما : المصادر الأولية، المصادر الثانوية

**فرضيات الدراسة:** تتمثل فرضيات هذه الدراسة فيما يلي: 1/ لا تعتمد البنوك السودانية نظام التمويل غير المخصص لقطاع معين أو اتجاه معين 2/ تتعرض البنوك عند تقديمها للتمويل الغير مخصص لقطاع معين إلي مخاطر تعتبر أقل مقارنة بالفوائد التي يمكن أن تحققها "3/ هناك فوائد من تطبيق نظام البنوك الشاملة لكل من الجهاز المصرفي والعملاء 4/ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين السياسات الواجب إتباعها في نظام البنك الشامل والسياسات المتبعة في النظام المصرفي السوداني".

#### الدراسات السابقة:

**دراسة علي (2008) :** هدفت الدراسة إلي معرفة الجهود المبذولة والحلول المقترحة من قبل المصارف السودانية من أجل تطبيق فكرة المصرف الشامل وبالصورة المطلوبة ومن ثم التحقق من المعوقات التي واجهت تطبيق هذه الفكرة في الجهاز المصرفي السوداني. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. لنتاسبه وطبيعة الدراسة واتخذت من اسلوب الاستبيان أداة لجمع المعلومات وقد تم اختيار عينه عمدية مكونة من خمسة عشر مصرفاً من جملة لمصارف العاملة بالسودان وبالبلغة ثلاثون مصرفاً وطنياً وأجنبياً . اتخذت الدراسة اسلوب التكرارات والنسب المئوية كأداة لتحليل البيانات توصلت إلى نتائج أهمها أن المصرف الشامل لا ينطبق علي الغالبية من المصارف السودانية وحتى المصارف التي ينطبق عليها فهو ينطبق عليها إلي حد ما وليس بالصورة المطلوبة . كما ان المصارف السودانية تبذل جهوداً مقدرة وحلولاً من أجل تطبيق فكرة المصارف الشامل بالصورة المطلوبة تمثلت أهمها في مواكبة مستجدات الصيرفة الالكترونية , التأسيس لمفاهيم جديدة في إدارة الموجودات والمطالب المصرفية، , توسيع قاعدة الخدمات المصرفية. كما أن الأسلوب المناسب من أجل تطبيق فكرة المصرف الشامل في الجهاز المصرفي السوداني هو تحويل مصرف قائم أياً كان نشاطه إلي مصرف شامل. أهم هذه التوصيات في محاولة زيادة رؤوس الاموال وأحجام المصارف وذلك عن طريق الاندماج مع المصارف الأخرى أو أي أسلوب آخر، الخروج من دائرة التعامل في الودائع قصيرة الاجل وذلك عن طريق تخصيص نسبة مقدرة من عائدات الاستثمار لدعم العائد علي الودائع الادخارية والاستثمارية حتي تكون جاذبة مما يؤدي ذلك الي استقرار وثبات

الودائع.

**دراسة عبدالحميد 2006م:** هدفت هذه الدراسة إلي تقصي أسباب تدني كفاءة المصارف السودانية الناتج عن عجزها تحقيق الإيرادات المطلوبة وارتفاع أوجه الإنفاق فيها والذي ادي بالتبعية إلي تدني العائد علي الأصول في الجهاز المصرفي السوداني. أتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعتها حيث تم أخذ عينه من المصارف السودانية لدراسة الحالة عليها وأُتخزت الدراسة من اسلوب الاستبيان أداة لجمع البيانات. علي ضوء البيانات التي جمعها وتحليلها خلصت الدراسة الي أن تدني كفاءة المصارف السودانية يمكن أن يعزي إلي ضعف كفاءة ادارات المصارف السودانية وكبير حجم ومعدلات الديون المتعثرة وسوء ادارة المخاطر اهتزاز ثقة المودعين بالمصارف السودانية قبل استخدام الخدمات المصرفية الحديثة ومجموعة من العوامل والمتغيرات الخارجية. توصيات الدراسة ايجاد وسائل أكثر فعالية لزيادة الارباح ادخال التقنيات الحديثة قي مجال الخدمات المصرفية . استخدام المعايير والمؤشرات الحديثة للانزار بالمخاطر . استخدام وسائل وآليات أكثر فعالية لدراسة الاطراف الممولة واجراء مزيد من البحوث للجوانب الاخري (غير جانب الارباح) المتعلقة بتدني كفاءة المصارف السودانية.

**دراسة فضل الله (2007م):** هدفت الدراسة إلي معرفة السياسات والوسائل التي كانت وراء نجاح برنامج إعادة هيكلة وأصلاح الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة من 2000م-2002م . واكتسبت الدراسة أهميتها من الدور الرائد للمصارف في التنمية الاقتصادية ومساهمتها الكبيرة في توفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية , وأن معرفة السياسات التي تساعد في تحسين أدائها تمكن هذه المصارف من القيام بدورها كاملاً في عملية التنمية الاقتصادية . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة الدراسة واتخزت من اسلوب الاستبيان أداة لجمع المعلومات، وقد ام اختيار عينة عشوائية مكونة من خمسة عشر مصرفاً من جملة المصارف العاملة بالسودان والبالغة ستة وعشرين مصرفاً بالاضافة إلي بنك السودان المركزي وقد استخدم الباحث اسلوب التكرارات والنسب المئوية لتحليل البيانات . توصلت الدراسة إلي عدة نتائج تمثلت أهمها في أن المصارف السودانية عانت من العديد من المشاكل قبل تنفيذ الهيكلة والإصلاح , كما أن هذه المصارف تفضل خيار زيادة راس المال لتوفير أوضاعها وهو الخيار الذي لجأت إليه في الواقع . وقد واجهت هذه المصارف العديد من المعوقات في سبيل زيادة رؤوس أموالها تمثلت أهمها في ضعف سوق الخرطوم للأوراق المالية وعدم قدرة الملاك على دفع الزيادة في رأس المال نقدا , بالإضافة لضعف سوق العقارات وصعوبة بيع الأصول الثابتة . كما أن المصارف السودانية اتخذت

سياسات عديدة بهدف رفع أرباحها، وسياسات أخرى لمعالجة التمويل المتعثر من خلال اسلوبين اساسيين هما خفض التمويل الممنوح للجهات الاكثر تعثراً ومعالجة المشكلات التي قادت للتعثر . كما استطاعت سياسة الهيكله والاصلاح ان تحقق أهدافها المنشوده والتي من اهمها استعادة ملاءة وربحية المصارف وخلق كيان مصرفي قوي وقادر علي المنافسة. أوصت الدراسة حث بنك السودان المركزي علي دفع المصارف نحو التوسع الرأسي بدلاً عن الانتشار الافقي، إجراء مزيد من التدريب للكوادر المصرفية حتي تتمكن من تنفيذ ماياتي من سياسات مستقبلاً، إلي جانب ضرورة إصدار مزيد من السياسات لاصلاح الجهاز المصرفي السوداني بالتركيز علي محوري التقنية المصرفية والتمويل المتعثر .

### الإطار النظري:

نشأة البنوك الشاملة: يري عبدالمجيد (1996م): أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم البنوك فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص وأصبحت الفروق الأساسية بين كل البنك وآخر هو تخصيص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر ملائمة مع أنواع محده من الموارد بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال.

قد نشأة فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن وهي تختلف عن النمط التقليدي السائد في التمويل المصرفي ، حيث تقوم البنوك الألمانية بصفة عامة بتمويل الاستثمار الصناعية طويلة الأجل وتبني سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية وتقديم التمويل اللازم لها. وحديثاً بدأ الكثير من دول العالم تبني هذا الاتجاه الآن وان اختلف التطبيق من دولة إلى أخرى حسب نمط الجهاز المصرفي القائم في الدولة المعنية .

تعتبر التجربة الألمانية في العمل المصرفي الشامل هي الرائدة في مجال التطبيق فترجع نشأته لأسباب تاريخية تمثلت في عدم وجود سوف رأس مال متطور بقدر كافي وكذلك كانت البنوك هي البديل لهذا السوق في تمويل المشروعات واستتدت تنمية الصناعات في ألمانيا إلى البنوك وأصبح التمثيل الصناعي طويل ومتوسط الأجل من معالم الصرافة ألمانية حتى وقتنا الحاضر ومنذ السبعينات من القرن 20 بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الانتشار والتوسيع لتضافر عدة

عوامل منها الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك ، وهناك العديد من الأشكال والأنواع للبنوك الشاملة ، ففي إنجلترا وكندا مثلا: يكون لها حصص ملكية محدودة أو منعدمة أو صلات بالمنشآت غي المالية حيث تقوم بتغطية اكتتاب الأوراق المالية والتأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه وبهذا يسمح للبنوك بالقيام بأنشطة القطاع المالي من خلال هيكل من الشركات القابضة البنكية. أما في اليابان وكوريا فتوجد الأنظمة المصرفية " ذات البنك الرئيسي " وفي هذا النمط يسمح للبنوك بالإفراط في أنشطة الخدمات المالية مثل : ضمان الأوراق المالية ويطبق هذا النموذج في معظم الدول الآسيوية المطللة على المحيط الهادي رغم محدوديته في اليابان وهناك البنوك الشاملة تماما حيث تتميز بوجود درجة اكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل حيث يتولى قسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة اكبر على المنشأة ، وحصص ملكية بنكية كبيرة في المنشآت وعضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات ومن أمثلتها الأنظمة السويسرية والألمانية . ويتحدد مفهوم الصيرفة الشاملة من خلال الصورة المشرفة لذا النوع من الصيرفة المرتبطة بطبيعتها التي لا تقوم على مفهوم التخصص بالارتباط بقطاع معين ،بل إنها تتعامل مع كل القطاعات من خلال توجيه المدخرات الوطنية كاستثمارات خارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، فالمصرف الشامل يعمل على تطوير السوق المالية فضلاً عن تطوير ذاته بالارتباط بهذه السوق. كما أن هذا النوع من الصيرفة لا يقتصر في الحصول على مصادر تمويله من قطاع واحد و لا يوجه ائتمانه لقطاع معين ويقدم خدمات أخرى لا تستند إلى الرصيد. ([www.sabra.ba7r.org](http://www.sabra.ba7r.org) 17.2.2013)

**تعريف البنك الشامل:** في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى التحول نحو "البنوك الشاملة" وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.

يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف و المهام لا يحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية و المالية و غيرها يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير .

أسباب ظهور البنوك الشاملة: يرجع انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة في مقدمتها :

(1) تحرير تجارة الخدمات المصرفية : تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الإورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة العامة للتعريف والتجارة GATT والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999 وتشمل اتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها : الخدمات المالية والمركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التامين وسوق المال والخدمات والنقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية العلمية والطبية والاستشارية والمحاسبة والمحاماة.

(2) التقدم التكنولوجي : وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول وكذلك ثورة الحسابات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل كل ذلك أدى إلى اتساع البنوك لركوب الموجة الجديدة ليكون لها السبق ولكي تجني أكبر قدر من الأرباح قبل غيرها .

(3) استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة : وتتمثل في الأدوات الحديثة البنكية.

أ- التجارة الالكترونية: هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل الكترونية وتتمثل في الانترنت عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفات ومعلوماتها في الانترنت فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.

ب- القروض المشتركة : هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة تشترك في تقديمها عدة بنوك تخصص هذه القروض تمويل العمليات ذات المبالغ الضخمة

ج- شهادات الإيداع : هي وثيقة قابلة للتداول يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر .

ج- المشتقات : هي عقود مالية تتنوع هذه العقود حسب طبيعتها ومخاطرها وأجاله لمتراوحة بين 30 يوم وسنة واهم هذه العقود عقود الحيازة، عقود الآجال، عقود المستقبل .

(4) المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بيازل :

في ظل تأثير الجهاز المصرفي بالعولمة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغيير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية وفي أول خطوة للقضاء على تصاعد المخاطر الائتمانية تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية .

(5) الشركات متعددة الجنسيات : وهي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها احد السمات الأساسية للعولمة ، فهي تؤثر بقوة الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية .

(6) الخصخصة : وتتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الاتفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية ومن دوافع الخصخصة تحقيق عدد من الايجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطر . (www.sabra.ba7r.org 17.2.2013)

**وظائف البنوك الشاملة:** تتمثل وظائف البنوك الشاملة في انه :

- يقوم البنك الشامل بترويج المشروعات الجديدة وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة
- والجيدة في إطار من علاقات التواصل والتعاون مع العملاء.
- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء من بينها إعداد دراسات الجدوى، وتقديم الاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبه إذ لديه المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية وظروف أسواق السلع والخدمات والسوق المالية والمحلية والعالمية.

- الإسناد؛ وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية) الأسهم (المصدرة حديثا من



- الشركات المصدرة لها، وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار، وهو بذلك يؤمن للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فوراً، ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية.
- التوزيع : أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بما يقلل من تكلفة، ومدة، وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية.
- المساهمة المباشرة في الشركات التي يؤسسها المصرف الشامل في موقع يمكنه من الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها والوفاء بمستلزمات تشغيلها.
- تكوين المحافظ المالية الاستثمارية للغير نظرا لما يتمتع به المصرف الشامل من خبرات ومواقبته للتطورات في السوق المالية وقدرته على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يريدها المستثمرين مع الحفاظ على أموال المستثمرين بعيدا عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.
- تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة حيث تسهم هذه القروض التي يقدمها المصرف الشامل في تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية، وتحسين المواقف المالية للشركات، بما يرفع من جدارتها في السوق وبما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.
- التنوع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للمصرف الشامل مع تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية مع تسنيد القروض وطرحها في شكل سندات وأسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية عن طريق طرح أسهمها وسنداتهما في السوق المصرفية مباشرة بإشراف ورعاية المصرف الشامل والذي يستطيع أن يوزع استثماراته بما يخدم المجتمع ككل ولا يركز قطاعيا مثل البنوك المتخصصة والتي لا تستطيع أن تتنوع من نشاطها، بما يؤدي إلى التركيز في مجال معين قد لا يحتاجه المجتمع ككل حيث يأتي أهمية دور المصرف الشامل على العكس تماما مع المصارف المتخصصة. {السيسي (2003 م) ، ص ص 79-80}

**دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:** تشهد البنوك تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينيات و هذه التحولات تصب في الاتجاه في التحول

نحو البنوك الشاملة وتعدد وتنوع وازدياد كثافة الوظائف التي تؤديها ومن أهم هذه الدوافع:

1-دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة و رصد و تحليل ما يدور حولها من تطورات و تحولات و اتخاذ القرارات اللازمة للتواكب معها. ومن ثم البنك غير القادر على مواكبة هذا التفاعل يزول و يموت لأنه لا يستطيع إقامة علاقات و روابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال و من ثم تنقطع عنه أوردة الحياة.

2\_التطور و التحولات في الاقتصاديات المحلية : وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك و تلعب دورا محوريا فيها مثل التخصصية إذا أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة و إفساح المجال لقوى السوق و هو ما يتطلب أن تساعد البنك في تنفيذ مثل هذه البرامج.

3-الوعي لدى جمهور المتعاملين و طلباتهم من البنوك: وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو من بنك واحد.

4-المنافسة: تشكلت المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك و التحول نحو البنوك الشاملة فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة و من هناك ظهرت مقولة " إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا " .

5-النافسة بين المؤسسات المالية غير المصرفية و المؤسسات غير المالية الصناعية أو التجارية: إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية و التجارية و شركات التأمين و السمسرة في مجال تقديم التمويل و الخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة و من ثم كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.

6-التطور العلمي و التكنولوجي في وسائل الاتصالات و المعلومات : وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات وهذا ما أدى إلى تهيئة المناخ لظهور البنوك الالكترونية و سرعة تبادل المعلومات مما قللت كثيرا في فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات كما إن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة

7-تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية :

التي تنقل البنوك بالقيود على إن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكيمية تتعلق أساسا

بالكفاءات و الفعالية في الأداء .

8- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة :

في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة و يؤدي ذلك بلا شك إلى تكوين كينات مالية ضخمة تستطيع إن تشتد فروعها في كل مكان .

9-التحرير الاقتصادي العالمي و تحرير الخدمات المالية :

يؤدي التحرير الاقتصادي في إطار اتفاقات "ارجواي" إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تتوع البنوك أنشطتها وتمدها خارج الإطار الضيق و التي ظلت حبيستها لفترة زمنية ليست قصيرة . كما إن التحرير امتد ليطل كذلك تحرير الخدمات و منها قطاع الخدمات المالي بما فيها المصارف و يمثل الوضع تحديا للبنوك الوطنية في الكثير من الدول.

10-تصاعد الوزن النسبي كما يعرف بالاقتصاد الرمزي: ما يصحبه من تعاضم تحركات رؤوس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع و الخدمات إذ تشيد التقديرات إلى إن حجم هذه التحركات يبلغ 150 مليار دولار يوميا و من المتوقع إن يزداد هذا الحجم مع التصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية ظهور البورصات و انتشارها في الكثير من الدول النامية مواكبة إفساح المجال لقوى السوق و طنيا و دوليا و يدعم ذلك و يعززه التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التحويلات المالية التي تزداد أمنا مع مرور الوقت مثل نظام SWIFT .

([www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com) 27/12/2013)

**كيفية التحول إلى البنوك الشاملة:** يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما :

**المنهج الأول :** وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل)؛ بنك كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها:

- التدرج : أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة

- التطوير: إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والنظم الداخلية وإدخال التعديلات في الصلاحيات

## والسلطات والإجراءات لضمان أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب

- التجهيز: توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل بإعادة تخصيص الفروع أو إنشاء فروع جديدة أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية
- الخطة : خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنياً في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل
- يدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار وخلق الأفكار وبناء القيم المحفزة للعمل والقدرة على التطوير والتغيير والعمل على إنجازه بعيداً عن مقاومة التغيير وشل فاعلية التطور

**المنهج الثاني :** إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها وتطوير قدراتها والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإستفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب وتجهيزه شكلياً وتكنولوجياً ومصرفياً والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل. ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثير والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه. والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين بل إنه يمكن الأخذ بهما معاً حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق واستيعابه لمعاملات وخدمات المصرف الشامل والتغلب على العقبات ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد، تتوفر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات وفي الوقت نفسه يكون قابلاً للنمو والانتساع والانتشار بشكل كبير ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة توجيه السوق، وريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، وتقويته، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المتوازن، والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلاً. {شندي(2000م) ص ص 93-95}.

في هذا الإطار يورد السيبي (2001م) : يمكن التحول نحو هذه البنوك في أطار ضوابط قانونية و اقتصادية عديدة يملئها الهدف من اجل التحول إلى البنوك الشاملة والظروف الواقعية التي

يمر بها الاقتصاد و واقع الجهاز المصرفي ووحداته المختلفة و الأوضاع الاقتصادية العالمية ومدى اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي وفي ضوء هذا الوضع المحدد وغيره يستطيع أن نقول أن التحول يمكن أن يتم بأكثر من طريقة:

**الطريقة الأولى:** تحول البنك القائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل و هذا الأسلوب يعد الأسرع و الأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية و الفنية و التنظيمية لديه ومن ثم يستطيع تحقيق الفرض المنشود إلا انه يمكن القول انه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل ( السابق الإشارة لها) يجب إن تتم هذه العملية على نحو مدروس و محسوب بكل دقة و على مراحل متدرجة بحيث يتم استيعاب كل مرحلة قبل الانتقال إلى التي تليها وهكذا كما انه من المعروف أن العمل المصرفي يتند إلى الثقة من جانب المودعين و كذلك العملاء و يجب من ثم الحفاظ عليها لذا فان البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالانجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.

**الطريقة الثانية:** و قد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك و تطوير لوائحه الداخلية و في الصلاحيات و المسؤوليات و السلطات التي يتمتع الرجال العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم.

**الطريقة الثالثة :** و قد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل و تتحمل خسارة كبيرة وتحويلها إلى البنوك شاملة على هذا النحو السابق وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت و الجهد اللازم للاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة. (27/12/2013 [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com))

**مقومات التحول الي البنوك الشاملة:** مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية فان هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المقومات المهمة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع، فالنوع الأول: يحتاج البنك الشامل إلى:

1- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

2- أن تتوفر لدى موارد و كوادر بشرية و إدارية و تنظيمية رفيعة المستوى و المهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية و العمل في البورصة.... الخ وهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريب متخصصة في بناء هذه الأطر.

- 3- لا بد أن تتوفر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحدها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير الوافق و اتخاذ القرارات العلمية المدروسة.
- 4- تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة .
- 5- تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة .

بالنسبة للنوع الثاني الذي يتعلق بسياسات الدولة وأجهزتها المختلفة نعتقد أن الدولة عليها أن:

1- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعديل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تتقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال فيجب على الدولة إزالة الحوافز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها .

2- من المسألة المهمة كذلك اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة و رسالتها و توفير الدعم و المساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحويلها أو لإنشائها على هذا الأساس .

3- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية و كذلك البشرية و التنظيمية.

4- رفع مستوى فعالية و كفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة و الدعم و المساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها و الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة. التنوع بدخول مجالات غير مصرفية (27/12/2013 [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com)) .

**تحليل البيانات واختبار الفرضيات:** تحقيقاً لغرض الاستبانة قام الباحثان بتصميم استبانة تهدف الى دراسة امكانية تحول البنوك السودانية الى بنوك شاملة . وتتكون الاستبانة من قسمين:

**القسم الأول:** وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي: 1/ نوع النشاط. 2/ نوع الملكية

اختبار صدق محتوى المقياس: تراوحت اختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس للمحور الأول بين 0.87 و 0.88، والمحور الثاني بين 0.80 و 0.83، والمحور الثالث 0.77 و 0.80، والمحور الرابع بين 0.87 و 0.90.

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من الادارات المختصة بالقطاع

المصرفى السودانى. تمّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية البسيطة) وهى احدى العينات الاحتمالية التى يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضع الدراسة. وتم توزيع عدد (37) إستبانة وتم استرجاع (30) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (81)%. بيانها كالاتي:

خامسا: خصائص عينة الدراسة: شملت العينة 23 بنك تجاري بنسبة 0.767، و 7 بنكون متخصصة بنسبة 0.233.

توزيع افراد العينة حسب نوع الملكية كالاتي: قطاع عام بسبة 0.133 وقطاع خاص بنسبة 0.367 وملكية مشتركة بنسبة 0.367 وأجنبية بنسبة 0.133.

سادسا: اسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

تحليل عبارات الفرضية الاولى: لاتعتمد البنوك السودانية نظام التمويل غير المخصص لقطاع معين أو اتجاه معين

1. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنك بالاستثمار يقوم في القروض والائتمان والأوراق المالية لتدعيم القدرات الإنتاجية حيث بلغت نسبتهم (76.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (10)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

2. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنك يقوم بإدارة صناديق الاستثمار حيث بلغت نسبتهم (66.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (30)%. أما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

3. إن غالبية افراد العينة لايوافقون على أن البنك يقوم بتقديم خدمات تأجير الأصول حيث بلغت نسبتهم (40)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (23.4)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.7)%.

4. إن غالبية افراد العينة لايوافقون على أن البنك يقوم بإصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال حيث بلغت نسبتهم (43.3)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (36.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20)%.

5. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنك يقوم بالترويج للمشروعات حيث بلغت نسبتهم (66.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (30)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

6. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنك يقوم بإدارة ممتلكات الغير حيث بلغت نسبتهم (43.4)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقين على ذلك (36.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30)%.

7. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنك يقوم بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين حيث بلغت نسبتهم (53.3)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقين على ذلك (16.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20)%.

8. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن التنوع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين حيث بلغت نسبتهم (66.7)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقين على ذلك (20)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

9. إن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور (الفرضية الاولى) حيث بلغت نسبتهم (56.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (29.9)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.8)%.

#### ثانياً: الاحصاء الوصفي لعبارات محور فرضية الدراسة الاولى:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور (فرضية الدراسة الاولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ماعدا العبارة الثالثة والرابعة وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور ماعدا العبارات التالية 1/ يقوم البنك بتقديم خدمات تأجير الأصول 2/ يقوم البنك بإصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال.

2/ أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الاولى) هي العبارة (يقوم البنك بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين) حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.46) بأنحراف معياري (0.943) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (يقوم البنك بتقديم خدمات تأجير الأصول) حيث بلغ متوسط العبارة (2.66) بأنحراف معياري (1.12).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.56) بأنحراف معياري (1.13) وهذا يدل على أن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الاولى.

#### ثالثاً اختبار الفروق لعبارات الفرضية الاولى:

1. بلغت قيمة (t) للعبارة الاولى (5.86) بمستوى معنوية (0.023) وهذه القيمة أقل من مستوى



- المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن البنك يقوم بالاستثمار في القروض والائتمان والأوراق المالية لتدعيم القدرات الإنتاجية.
2. بلغت قيمة (t) للعبارة الثانية (2.91) بمستوى معنوية (0.007) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح بشدة الموافقين على أن البنك يقوم بإدارة صناديق الاستثمار.
3. بلغت قيمة (t) للعبارة الثالثة (1.62) بمستوى معنوية (0.511) وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة على العبارة.
4. بلغت قيمة (t) للعبارة الرابعة (0.611) بمستوى معنوية (0.546) أكبر من مستوى المعنوية (5%) وذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد على العبارة.
5. بلغت قيمة (t) للعبارة الخامسة (2.63) بمستوى معنوية (0.013) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن البنك يقوم بالترويج للمشروعات.
6. بلغت قيمة (t) للعبارة السادسة (0.740) بمستوى معنوية (0.465) وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة على العبارة.
7. بلغت قيمة (t) للعبارة السابعة (14.3) بمستوى معنوية (0.163) وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن البنك يقوم بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين.
8. بلغت قيمة (t) للعبارة الثامنة (4.25) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
9. بلغت قيمة (t) لجميع عبارات الفرضية الاولى (4.74) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات

أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الاولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على (لاتعتمد البنوك السودانية نظام التمويل غير المخصص لقطاع معين أو اتجاه معين) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية ماعدا العبارات التالية:

1/ يقوم البنك بتقديم خدمات تأجير الأصول 2/ يقوم البنك بإصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال  
3/ يقوم البنك بإدارة ممتلكات الغير .

**تحليل عبارات الفرضية الثانية : تتعرض البنوك عند تقديمها للتمويل الغير مخصص لقطاع معين الى مخاطر تعتبر أقل مقترنة بالفوائد التي يمكن أن تحققها:**

1. أن غالبية افراد العينة لايوافقون على أن البنك يتعرض لمخاطر نقص السيولة عند تمويل أكثر من قطاع حيث بلغت نسبتهم (43.3)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (26.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30)%.

2. أن غالبية افراد العينة لايوافقون على أن البنك يتعرض لمخاطر الإفلاس عند تمويل أكثر من قطاع حيث بلغت نسبتهم (73.3)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (3.3)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.3)%.

3. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات لا بد من وجود قواعد خاصة و متطورة للرقابة حيث بلغت نسبتهم (96.7)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة (3.3)%.

4. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن درجة المخاطر تتخفف عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم (93.3)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (0)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7)%.

5. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن التعامل مع الأسواق المالية يتطلب تجاوب مستمر حيث بلغت نسبتهم (86.7)% بينما نسبة افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة (13.3)%.

6. إن جميع أفراد العينة يوافقون على أن البنوك في ظل تنويع التمويل تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة حيث بلغت نسبتهم (100)%.

7. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن المخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل

السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة حيث بلغت نسبتهم (56.6)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (20)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.3)%.

8. إن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور الفرضية الثانية حيث بلغت نسبتهم (68.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (23.8)%. أما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.5)%.

### ثانياً الاحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن هذا محور يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ماعدا العبارة الاولى والعبارة الثانية وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور ماعدا أ/يتعرض البنك لمخاطر نقص السيولة عند تمويل أكثر من قطاع وب/ يتعرض البنك لمخاطر الإفلاس عند تمويل أكثر من قطاع.

2/ أهم عبارات المحور هي (تحتاج البنوك في ظل تنوع التمويل إلى إدارة تسويق فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة) حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.60) بأحرف معيارى (0.498) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (يتعرض البنك لمخاطر الإفلاس عند تمويل أكثر من قطاع) حيث بلغ متوسط العبارة (2.20) بأحرف معيارى (0.664) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.79) بأحرف معيارى (0.782) وهذا يدل على أن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.

### ثالثاً: اختبار الفروق لعبارات الفرضية الثانية:

1. بلغت قيمة (t) للعبارة الاولى (0.158) بمستوى معنوية (0.876) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الاجابات.

2. بلغت قيمة (t) للعبارة الثانية (6.59) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن البنك يتعرض لمخاطر الإفلاس عند تمويل أكثر من قطاع.

3. بلغت قيمة (t) للعبارة الثالثة (15.09) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين على أن في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات لا بد من وجود قواعد خاصة و متطورة للرقابة.

4. بلغت قيمة (t) للعبارة الرابعة (9.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن درجة المخاطر تنخفض عن طريق تنوع الأوعية الاستثمارية.

5. بلغت قيمة (t) للعبارة الخامسة (9.37) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعامل مع الأسواق المالية يتطلب تجاوب مستمر.

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (17.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن البنوك في ظل تنوع التمويل تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة.

7. بلغت قيمة (t) للعبارة السابعة (2.45) بمستوى معنوية (0.020) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المخاطرة والانتكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة.

8. بلغت قيمة (t) لجميع عبارات الفرضية الثانية (8.70) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على (تتعرض البنوك عند تقديمها للتمويل الغير مخصص لقطاع معين الى مخاطر تعتبر أقل مقترنة بالفوائد التي يمكن أن تحققها) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية ماعدا العبارة: (يتعرض البنك لمخاطر نقص السيولة عند تمويل أكثر من قطاع)  
تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

1. إن جميع أفراد العينة يوافقون على وجود منافسة بين البنوك التجارية فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية بلغت نسبتهم (100)%.  
2. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن هنالك منافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حيث بلغت نسبتهم (76.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.
3. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تنويع الموارد عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة يمكن من الحصول على أرصدة مالية بسرعة بلغت نسبتهم (86.6)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.3)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10)%.
4. أن جميع افراد العينة يوافقون على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في خلق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين و العملاء حيث بلغت نسبتهم (100)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (0)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.
5. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في زيادة تنويع الإيرادات المتولدة للبنك حيث بلغت نسبتهم (86.6)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (0)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.
6. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن استخدام الوسائل التقنية في العمل المحاسبي تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية (التكلفة مقابل المنفعة) حيث بلغت نسبتهم (93.3)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (3.3)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.
7. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد إرضاء جمهور العملاء الذي يتمتع بالوعي ويفضل الحصول علي سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو من بنك واحد حيث بلغت نسبتهم (83.3)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (3.3)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.
8. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تساهم البنوك الشاملة في انتشار التجارة الالكترونية عن طريق إصدارها لبطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد حيث بلغت نسبتهم (86.6)% بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (0)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد

بلغت نسبتهم (13.3)%.

9. أن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور الفرضية الثالثة حيث بلغت نسبتهم (88.2)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2)% . اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.2)%.

### ثانياً: الاحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور (الفرضية الثالثة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثالثة.

2/ أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثالثة) هي العبارة (هنالك منافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية) حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.56) بأنحراف معياري (0.504) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (هنالك منافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) حيث بلغ متوسط العبارة (4.00) بأنحراف معياري (0.870) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.36) بأنحراف معياري (0.702) وهذا يدل على أن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة

### ثالثاً: اختبار الفروق لعبارات الفرضية الثالثة:

1. بلغت قيمة (t) للعبارة الاولى (53.3) بمستوى معنوية (0.023) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن هنالك منافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

2. بلغت قيمة (t) للعبارة الثانية (10.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك منافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

3. بلغت قيمة (t) للعبارة الثالثة (18.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تتويع الموارد عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة يمكن من الحصول

على أرصدة مالية بسرعة.

4. بلغت قيمة (t) للعبارة الرابعة (13.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في خلق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين و العملاء.

5. بلغت قيمة (t) للعبارة الخامسة (27) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في زيادة تنوع الإيرادات المتولدة للبنك.

6. بلغت قيمة (t) للعبارة السادسة (26.8) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد إرضاء جمهور العملاء الذي يتمتع بالوعي ويفضل الحصول علي سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو من بنك واحد .

7. بلغت قيمة (t) للعبارة السابعة (15.6) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد العملاء بالتسوق مرة واحدة بما يحققه ذلك من وفورات في تكاليف المعاملات والاستعلام.

8. بلغت قيمة (t) للعبارة الثامنة (25.00) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تساهم البنوك الشاملة في انتشار التجارة الالكترونية عن طريق إصدارها لبطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد.

9. بلغت قيمة (t) لجميع عبارات الفرضية الثالثة (23.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على (هنالك فوائد من تطبيق نظام البنوك

الشاملة لكل من الجهاز المصرفي والعملاء) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية .  
**تحليل عبارات الفرضية الرابعة:**

1. أن غالبية افراد العينة يوافقون على أنه يتم إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفي بما سمح بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار) كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية حيث بلغت نسبتهم (80%) في حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (13.3)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7)%.

2. إن غالبية افراد العينة يوافقون على تنوع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية حيث بلغت نسبتهم (73.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20)%.

3. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن البنوك الشاملة تحتاط للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية بتدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذت معيار كفاية رأس المال. حيث بلغت نسبتهم (96.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

4. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن سياسات الاندماج الأخيرة التي قامت بها البنوك السودانية أدت إلي وفورات يمكن الاستفادة منها حيث بلغت نسبتهم (66.7) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (6.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.7)%.

5. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن هنالك ضوابط وقيود تشريعية تحكمية للبنوك بدأت في التحرر حيث بلغت نسبتهم (56.7) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (6.6)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (36.7)%.

6. إن غالبية افراد العينة يوافقون على أن أجهزة الرقابة في الجهاز المصرفي أصبحت قوية إلي درجة كبيرة حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (16.7)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

7. إن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور الفرضية الرابعة حيث بلغت نسبتهم (72.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (15.5)%. اما افراد العينة والذين لم يبدوا



اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3)%.

### ثانياً: الاحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الرابعة:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور (الفرضية الرابعة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الرابعة.

2/ أهم عبارات (الفرضية الرابعة) هي العبارة (البنوك الشاملة تحتاط للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية بتدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذت معيار كفاية رأس المال) حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.50) بأنحراف معياري (0.572) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (هنالك ضوابط وقيد تشريعية تحكمية للبنوك بدأت في التحرر) حيث بلغ متوسط العبارة (3.66) بأنحراف معياري (0.958) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.92) بأنحراف معياري (0.958) وهذا يدل على أن غالبية افراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الرابعة .

### ثالثاً اختبار الفروق لعبارات الفرضية الرابعة:

1. بلغت قيمة (t) للعبارة الاولى (4.70) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه تم إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفي بما سمح بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار) كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

2. بلغت قيمة (t) للعبارة الثانية (3.08) بمستوى معنوية (0.004) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تنوع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.

3. بلغت قيمة (t) للعبارة الثالثة (14.55) بمستوى معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن البنوك الشاملة تحتاط للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية بتدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذت معيار كفاية رأس المال.

4. بلغت قيمة (t) للعبارة الرابعة (5.34) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى

المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسات الاندماج الأخيرة التي قامت بها البنوك السودانية أدت إلي وفورات يمكن الاستفادة منها.

5. بلغت قيمة (t) للعبارة الخامسة (3.80) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك ضوابط وقيود تشريعية تحكمية للبنوك بدأت في التحرر.

6. بلغت قيمة (t) للعبارة السادسة (4.59) بمستوى معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن أصبحت أجهزة الرقابة في الجهاز المصرفي قوية إلي درجة كبيرة.

7. بلغت قيمة (t) لجميع عبارات الفرضية الرابعة (5.97) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين السياسات الواجب اتباعها في نظام البنك الشامل والسياسات المتبعة في النظام المصرفي السوداني) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية .

#### المناقشة:

- من خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلي العديد من النتائج تفصيلها فيما يلي:
- تعمل معظم البنوك بالاستثمار في القروض والائتمان والأوراق المالية لتدعيم القدرات الإنتاجية في البلاد.
  - تسعى البنوك الممثلة لعينة الدراسة إلي التنوع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار.
  - تخشي كثير من البنوك التعرض لمخاطر الإفلاس الناتجة من تمويل أكثر من قطاع.
  - أن درجة المخاطر تتخفض عن طريق تنوع الأوعية الاستثمارية.
  - المخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة في الجهاز المصرفي بشكله الحالي.

- أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في زيادة تنوع الإيرادات المتولدة للبنوك.
- أن تطبيق نظام البنوك الشاملة يساعد في إرضاء جمهور العملاء الذي يتمتع بالوعي ويفضل الحصول علي سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو من بنك واحد.
- أن البنوك الشاملة تساهم في انتشار التجارة الالكترونية عن طريق إصدارها لبطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد.
- أن البنوك الشاملة يجب أن تحتاط للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية بتدعيم رأس المال والاحتياطات و اتخاذ معيار كفاية رأس المال في الحسابان.
- أجهزة الرقابة في الجهاز المصرفي أصبحت قوية إلي درجة كبيرة بما يسمح بتطبيق نظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي السوداني.

### الخاتمة:

إن للتغيرات الاقتصادية و المصرفية انعكاسا واضحا على تطور وأداء البنوك و قد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة منها الاستثمار في القروض والائتمان والأوراق المالية لتدعيم القدرات الإنتاجية في البلاد، تقوم غالبية البنوك بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين معها، وأيضاً تسعى البنوك الممثلة لعينة الدراسة إلي التنوع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار. توصي الورقة بما يلي: في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات لا بد من وجود قواعد خاصة و متطورة للرقابة بالبنوك، تحتاج البنوك في ظل تنوع التمويل إلى إدارة تسويق فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة، ك ضرورة أن تقوم البنوك بالعمل في مجالات متنوعة ومختلفة مثل (إدارة صناديق الاستثمار، إصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال وإدارة ممتلكات الغير)، يفضل تطبيق نظام البنوك الشاملة بالجهاز المصرفي السوداني، بما أن مقومات تطبيقه قد أصبحت متوفرة. بالإضافة إلى اقتراح دراسات مستقبلية في مخاطر نقص السيولة علي البنوك الناتج من تنوع التمويل، ومخاطر الإفلاس علي البنوك الناتج من تنوع التمويل.

### المصادر والمراجع

#### أولاً : المراجع :

- صلاح الدين السيسي (2003م) القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القاهرة، الهيئة العامة للكتاب  
عبدالمطلب عبد المجيد (1996م) البنوك الشاملة – عملياتها وإدارتها الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر والتوزيع  
عبد المطلب عبد الحميد (2001م) العولمة و اقتصاديات البنوك الإسكندرية: الدار الجامعية

عز عبد الفتاح (1982م) مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام  
ثانياً: الرسائل الجامعية :

علي أبو الكرام علي التاي (2008م) تطبيق فكرة المصرف الشامل في الجهاز المصرفي السوداني  
الجهود والمعوقات – بحث غير منشور – جامعة الجزيرة – كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة والتمويل  
هدى حسين شكري (2003م) دور البنوك في تطبيقات التجارة الالكترونية ، القاهرة : بحث مقدم  
لمركز الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس

ثالثاً: المواقع الالكترونية :

منتديات صبرة الثقافية (2013/2/17م) المكتبة الثقافية مكتبة الاقتصاد والعلوم  
[www.sabra.ba7r.org](http://www.sabra.ba7r.org)

دليل المحاسبين , 23/12/2013 [www.jps-dir.com/default.asp](http://www.jps-dir.com/default.asp)

[www.onb.com.sd/24/6/201](http://www.onb.com.sd/24/6/201)

منتديات الحضنة التعليمية (2013/8/12م) منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم  
العلوم التجارية والتسويق ([www.univ28.7olm.org](http://www.univ28.7olm.org))

احمد السيد الكردي التنمية الشاملة (2013/12/27م) تنمية القطاعات المتخصصة تنمية القطاع  
المصرفي . ([www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com))